مقدمة

تحاول هذه الدراسة أن تقدم تفسيرًا للتحويلات الدلالية التى تحدث فى جملة الطلب، وذلك من خلال فرضية تذهب إلى أن التحويل الدلالى الذى يدل الأسلوب الطلبى عن طريقه على غير معناه الحقيقى [فيدل الاستفهام على الأمر، والأمر على التهديد ،...] ـ يحدث عندما يتخلف عنصر من العناصر المكونة لدلالته الحقيقية، والممثلة لشروط إجرائه على معناه الوضعى، ففى أسلوب الأمر – على سبيل المثال – ينبغى أن يكون المأمور به فى إمكان المخاطب نحو : اكتب واشرب [لمن يستطيع ذلك]، فإذا تخلف عنصر الإمكان نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة ٢٥٨] دل الأمر على معنى غير معناه الحقيقى، وفى أسلوب الاستفهام ينبغى أن يكون المسئول عنه مجهولا عند السائل، حتى تكون دلالة الاستفهام حقيقية، فإذا تخلف هذا العنصر دل الاستفهام على معنى تحويلى غير معناه الحقيقى . وهكذا،....

وفكرة ربط الدلالات التحويلية للطلب بتخلف شرط من شروط إجرائه على الحقيقة فكرة تراثية من شأنها – حين تكتمل بالكشف عن جميع العلاقات المطردة بين تولد دلالة من الدلالات التحويلية لأساليب الطلب وتخلف عنصر من العناصر المكونة لدلالته الحقيقة – أنْ تُمثِّل نظرية متكاملة قادرة على تفسير ظاهرة التحويل الدلالى .

لقد انطلق هذا البحث من قراءة لواقعنا المعاصر: العلمى والعملى أكدت مجموعة من المتطلبات التى يجب أن يمنحها الدارسون اهتماما كبيرا، منها أن هناك

حاجة ملحة لضبط عملية فهم النصوص الدينية ؛ ذلك أن أخطاء الفهم فى هذا السياق تؤدى إلى مشكلات كبيرة على مستويات الحياة كافة . إن الإنجاز العظيم الذى قدمه الأصوليون فى حاجة إلى إكماله والبناء عليه . وتتزايد هذه الحاجة باطراد مع تعقد مشكلة تناهى النصوص ولا تناهى النوازل فى هذا العصر الذى تنهمر فيه المستجدات وتتداخل فيه الأمور، على نحو يؤكد عدم قدرة القياس الجزئى على إمدادنا بالحلول المناسبة، كما يؤكد حتمية تطوير علم الأصول بحيث يكون قادرا على إنجاز مهمته .

وتمثل المباحث الدلالية المتصلة بالطلب جانبا مهما من مباحث علم الأصول ؛ حيث تعد الجملة الطلبية القالب الذى صيغت فيه أكثر التشريعات،كما يمثل التحويل الدلالى فيها أهم مشكلات عملية فهمها، ومن هنا كان اختيار التحويل الدلالى فى الجملة الطلبية موضوعا لهذه الدراسة، بالإضافة إلى أن فهم الطلب لا يتأتى دون تحليل دقيق لمجمل عناصر السياقين : اللغوى والخارجى، مما يضع البحث فى دلالة الطلب فى القلب من الدراسات المتصلة بنظرية المعنى، وتحليل الخطاب . كذلك لا يتأتى فهم الطلب دون دراسة دقيقة لمقاصد الطالب، مما يربط الدراسة بالفكر المقاصدى عند الأصوليين، ذلك الفكر الذى تتزايد القناعة بأنه القادر على إنجاز التطوير المنشود الذى يُمَكِّننا من متابعة مستجدات العصر المتتابعة، بعيدا عن تكلف القياسات الجزئية، وذلك عن طريق استقراء النصوص كلها، وتتبع الأحكام الجزئية كلها، وصولا إلى مبادئ التشريع وأسسه وأهدافه، ثم النظر إلى المستجدات فى ضوء هذه المبادئ، مما يمنح فضاءات هائلة للاجتهاد، ويحقق الحلم الأصولي بإقامة التشريعات على أسس ثابتة وأدلة قوية نابعة من استقراء تام للنصوص والأحكام .

إن هذه الدراسة على هذا النحو تحاول أن تعيد الدراسات النحوية واللغوية إلى وظيفتها التي نشأت من أجلها وهى تفسير النصوص وفهمها، ومن ثم تحاول أن تعيدها إلى الواقع ومشكلاته التي نعيشها، كما تحاول أن تتلمس طريقا تعيد به الدراسات اللغوية العربية إلى المشهد العالمى الذى غبنا عنه إنتاجا، وإن لم نغب عنه

بوصفنا مستهلكين لكل ما ينتج من غث أو ثمين، حتى أصبحنا كما يقول شوقى :

قرية لا تعد فى الأرض كانت تمسك الأرض أن تميد وترسى

لقد حدا تلمس مثل هذا الطريق بالبحث إلى اختيار قضية نحوية دلالية مهمة، ذلك أن الجانب الدلالى يمثل ـ حتى الآن ـ أضعف الجوانب فى الدراسات اللغوية المعاصرة التى كانت حتى وقت قريب تستبعد العنصر الدلالى من ميدان البحث على أساس أنه غير قابل للإمساك به، وَمَنْ لم يستبعده من اللغويين لم يقدم فيه إنجازا بحجم ما قُدِّم فى الجوانب الأخرى، بينما يمثل الجانب الدلالى ـ فيما أزعم ـ أقوى جوانب تراثنا اللغوى، ومن ثم فهو يمثل الميدان الذى نملك فيه ميزة نسبية كبيرة، وقواعد راسخة. بيد أننا فى حاجة إلى اكتشاف هذه القواعد ورفعها والبناء عليها ؛ ذلك أن الكثير من نظريات التراث العربى لم تكتمل صياغته، وإنما كانوا يصدرون عن هذه النظريات فى جهودهم التطبيقية المتميزة دون أن ينظروا لها.

من هنا اختارت الدراسة ظاهرة التحويل الدلالى، وهى ظاهرة دلالية لم يهتم بها الدرس اللغوى المعاصر إلا منذ سنوات قليلة، ولا يزال ما قُدِّم فى دراستها يمثل جهدا متواضعا إذا ما قورن بالإنجاز التراثى الذى قَدَّم نظرية متكاملة لتفسيرها، بيد أن لبنات هذه النظرية موزعة بين علوم البلاغة والأصول والنقد والتفسير وشروح الشعر والحديث النبوى الشريف، كما أن أكثر هذه اللبنات يحتاج إلى أن يستنبط حيث كانوا ـ كما سبق ـ يصدرون عن أفكارهم النظرية دون تصريح .

ولأن فكرة التحويل الدلالى فكرة تراثية، كما أن مصطلح التحويل نفسه مصطلح تراثى – فقد خصصت الدراسة مدخلا للتأصيل للفكرة والمصطلح، وبيان كيفية نشأة فروض البحث وأهدافه، وأسباب اختيار المادة التطبيقية التى قمتُ بتحليلها .

وتنقسم الدراسة بعد هذا المدخل إلى بابين يشتملان على خمسة فصول وخاتمة . خصص الباب الأول لدراسة الدلالات التحويلية لأنماط الطلب، محاولا :

١- تحديد الدلالات التحويلية التى يستعمل بها كل أسلوب طلبى على حدة، وذلك من خلال تتبع الدلالات التى ذكرها البلاغيون والأصوليون لهذه الأساليب، واستقراء المعانى التى ذكرها المفسرون وشراح الحديث للجمل الطلبية فى القرآن الكريم وصحيح البخارى، ثم من خلال تحليل مواز أقوم به لجمل الطلب فى أحاديث الصحيح .

٢- الكشف عن المكونات الدلالية التى تمثل شروط إجراء كل أسلوب من أساليب الطلب على حقيقته.

٣- الكشف عن العلاقة التى تربط بين تخلف هذه المكونات والدلالات التحويلية للأسلوب .

وينقسم هذه الباب إلى ثلاثة فصول، خصص الأول منها للأمر والنهى، والثانى للاستفهام، والثالث للعرض والتحضيض والتمنى والترجى .

ويضطلع الباب الثانى بدراسة محددات الدلالة، فإذا كان الباب الأول قد أجاب عن سؤال مؤداه : كيف نكتشف وقوع التحويل الدلالى ونحدد الدلالة المجازية للطلب ؟ - بأن ذلك يكون بمعرفة ما تم خرقه من العناصر التى تمثل شروط إجراء الطلب على حقيقته، فإن الباب الثانى يجيب عن سؤال سوف ينشأ بالضرورة عن الإجابة السابقة هو : كيف نتعرف على الغائب والحاضر من هذه العناصر ؟ ويحاول هذا الباب أن يكشف عن مكونات سياق الحديث النبوى الشريف، بغية الإجابة عن السؤال السابق، وتقديم تنظير للجهد التطبيقى الذى قام به المفسرون وشراح الحديث، وقد بدا إنجازهم فى هذا الميدان إنجازا هائلا يمثل الكشف عنه، والتنظير له خطوة أساسية نحو منهج متكامل فى تحليل الخطاب .

وينقسم هذا الباب إلى فصلين : يعالج الفصل الأول السياق اللغوى أو المحددات اللغوية للدلالة التى شملت : دلالة الصوت، ودلالة الصيغة ودلالة مادة الطلب، ودلالة المغايرة، ودلالة مصاحبات الطلب، ودلالات الجوار، وهى ثلاث دلالات : دلالة الاقتران، ودلالة الترتيب، ودلالة المناسبة، وأخيرًا دلالة الإحالة أو دلالة العلاقة بين النصوص .

أما الفصل الثاني فقد خصص للسياق الخارجى، فبدأ بتحديد مدلوله والتأصيل للمصطلح فى التراث ثم بحث أهم عناصره سواء المتصلة بالمتكلم أو المخاطب أو الموضوع أو الزمان والمكان .

وفى الختام أجد لزاما على أن أنوه بعدد من الأساتذة والباحثين الذين مهدوا طريق هذا البحث بأعمال مهمة فى مجاله : إسماعيل الحسنى، أحمد المتوكل، تمام حسان، طاهر سليمان حمودة وعبد الحكيم راضى، ومحمد توفيق سعد، ومحمد حماسة عبد اللطيف .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقراءة أصول هذا البحث، أو مناقشة بعض أفكاره، أو الإشارة إلى بعض مراجعه، أو التشجيع على إتمامه: أحمد على مرسى، حسين نصار، سيد البحراوى، سليمان العطار، عبد الحميد السيورى، محمد الضالع، محمود الطناحى ـ رحمه الله رحمة واسعة – محمود على مكى، محمود فهمى حجازى، وإلى كل الأساتذة والأصدقاء أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة القاهرة، وإلى جميع أفراد أسرتى الذين تحملوا بصدر رحب، بل برغبة وحب غيابى عنهم، أما والدتى الكريمة وزوجتى الزميلة : بدر محمد إبراهيم وابنتى الحبيبة : يافا فأنى آمل أن يكون فى إهدائى هذا العمل المتواضع لهن ما يوازى بعضا من أفضالهن .

وبعد، فقد حاولت أن أحقق ما استهدفته هذه الدراسة – قدر طاقتى – فإذا كنت قد وفقت فإن الحمد لله فى الأولى والآخرة، كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وإن كانت الأخرى فإنه تعالى غفور رحيم .

مدخل

التحويل الدلالى: معناه ونشأته:

موضوع هذه الدراسة ـ كما سبق ـ هو التحويل الدلالى فى جملة الطلب. والمقصود بالتحويل الدلالى انتقال دلالة الصيغة أو الأسلوب عما وضع له، فتستخدم صيغة " افعل " – على سبيل المثال – للدلالة على غير الأمر، كالتهديد فى نحو: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾[1] والتحدى فى نحو: ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[2]، بينما تدل على الأمر وسائل لغوية أخرى لم توضع أساسًا للدلالة عليه، كالاستفهام فى نحو: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[3]، والخبر فى نحو: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[4].

وينقسم التحويل إلى تحويل نحوى وتحويل دلالى. فالتحويل النحوى تغيير يحدث فى تركيب الجملة عن طريق الحذف، أو الزيادة، أو التقديم والتأخير، أو البدل، أو العوض، أو التضمين، أو الإنابة، كأن نقول: ضربته ضرب الأمير، بدلاً من: ضربته ضربًا مثل ضرب الأمير، وهى العبارة الأصل عند النحاة، أو نقول طاب زيد نفسًا، بدلا من: طابت نفس زيد. يقول الفراء معربا قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[5]: " إن الطيب كان للنفس، فلما حولته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة"[6]. ومثل ذلك قوله جل شأنه: ﴿ وَقَرِّى عَيْنًا ﴾[7]، فهو يرى أن عينًا منصوبة؛ "لأن الفعل كان لها، فصيرته للمرأة، فإذا حول الفعل عن صاحبه إلى ما قبله نصب صاحب الفعل على التفسير، وكذلك مررت برجل حسن وجها، وإنما كان معناه حسن وجهه، فحولت فعل الوجه إلى الرجل"[8].

أما التحويل الدلالى فهو تغيير يقع فى المعنى، لا فى النمط التركيبى للجملة. وهو

بدوره ينقسم إلى قسمين: تغيير فى دلالة المفردات عما وضعت له، ويشمل الاستعارة والمجاز المرسل، وتغيير فى دلالة الصيغ والأساليب، وهو ما تعرض له هذه الدراسة، مركزة على جملة الطلب.

ولا تُسَمَّى أكثر التغيرات الصوتية والصرفية التى تحدث فى بنية الكلمة تحويلا ؛ فهى تَحَوُّلات لا تحويلات؛ حيث يشير مصطلح التحويل [وهو مصدر الفعل المتعدى حوّل] إلى القصد إلى التغيير، فالتحويل الدلالى تغيير يقصد المتكلم إليه. وهذا معنى لا يؤديه مصطلح التحول، الذى يدل على تغير يحدث فى النظام الصوتى أو الصرفى – وأحيانا التركيبى – للغة. ولذلك فغالبا ما يستخدم الفعل اللازم [تحول] مع مثل هذا التغير، بينما يستخدم الفعل المتعدى مع التغييرات الاختيارية المقصودة. يقول أبو عبيدة – على سبيل المثال – " مُدّكر: مذتكر، فلما أدغم التاء فى الذال تحولت الذال دالا "[٩]. ويقول فى موضع آخر مفسرًا قوله تعالى: ﴿ **وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا** ﴾ [١٠]: " العرب قد تحول لفظ كبير إلى فعال مخففة، ويثقلون ليكون أشد "[١١].

وقد آثرتُ استخدام مصطلح التحويل الدلالى على استخدام المصطلحات القريبة من دلالته نحو: النقل، والتحول، والتغير، والمجاز، لعدة أسباب، إضافة إلى ما سبق من دلالته على القصد إلى التغيير. أول هذه الأسباب أن هذا المصطلح لا ينفى إمكان استعمال الدلالتين [الأصلية والتحويلية]، فقولنا إن صيغة: "افعل" فى قوله تعالى: ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾ [١٢] تدل على التهديد – لا ينفى أنها قد تستخدم فى سياقات أخرى بدلالتها الوضعية على الأمر. وهذا معنى لا يؤديه مصطلح التحول عند من يستخدمه مرادفًا لمصطلح التغير؛ إذ إنه يشير إلى أن الدلالة المتحول عنها قد أصبحت دلالة تاريخية، بل إن مصطلح التحويل الدلالى لا ينفى أن يكون للدلالتين: الحقيقية والمجازية معا وجود فى الآية نفسها، فتدل الآية السابقة على التهديد مع بقاء شىء من دلالتها على الأمر، و" كأنه يأمرهم بأن يفعلوا ما يشاءون من أنواع الشرور، ليوقع بهم أفانين العذاب وضروب الإيذاء " [١٣]. وهذا ما يميز

مصطلح التحويل أيضًا عن مصطلح النقل، الذى يشير إلى تغير فى الدلالة لا يكون معه وجود للدلالة المنقول عنها.

والسبب الثانى يتصل بتفضيل مصطلح التحويل الدلالى على مصطلح المجاز، وهو أن الأخير غلب عليه فى الاستخدام المتأخر الإشارة إلى التحويل الدلالى فى المفردات، الذى يتمثل فى الاستعارة والمجاز المرسل. كذلك فإن مصطلح التحويل الدلالى يصلح للإشارة إلى عمليتى المجاز والتأويل، وكلتاهما عند اللغويين والبلاغيين تحويل، الأولى من النمط، والثانية إليه، الأولى يقوم بها المتكلم المبدع للاستخدام غير النمطى، والثانية يقوم بها المتلقى المنتج للدلالة.

أما أهم هذه الأسباب فهو أن مصطلح التحويل مصطلح شائع الاستخدام فى تراثنا اللغوى للتعبير عن فكرة النقل هذه، بيد أنه استخدم أساسًا لوصف التغيرات التى تحدث فى بنية الجملة.

وقد قدمتُ فى دراسة سابقة مجموعة كبيرة من المداخل التى تؤكد أصالة مفهوم التحويل وأهميته فى البحث اللغوى عند العرب، منها شيوع استخدامهم للمصطلح، وكثرة المصطلحات المرادفة، والمصطلحات المتصلة به، وكثرة الأنماط التركيبية التى افترضوا لها أصلا مقدرا يتحول إلى الظاهر المنطوق عن طريق وسيلة من وسائل التحويل التى رصدها البحث. غير أن أهم هذه المداخل هو أن مفهوم التحويل نشأ نشأة مبكرة وتلقائية، نتيجة مجموعة من العوامل التى أفضت إلى القول به، وبعض هذه العوامل يفضى كذلك إلى القول بالتحويل الدلالى، نحو عامل مقارنة الآيات القرآنية بعضها ببعض، والمقارنة بين القراءات المتعددة للآية الواحدة. فالأولى على سبيل المثال نحو مقارنة قوله تعالى: ﴿ **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾ [١٥] بقوله جل شأنه: ﴿ **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ** ﴾ [١٦]، فعندما يقارن النحاة بين الآيتين يذهبون بشكل تلقائى إلى جواز الزيادة. وهى مظهر مهم من مظاهر التحويل النحوى، يقول الأنبارى معربا قوله تعالى: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ** ﴾ [١٧]: "إن " لا" زائدة وتقديره ما منعك أن تسجد كقوله تعالى فى موضع آخر :(ما منعك أن تسجد) وتزاد كثيرًا فى كلامهم"[١٨].

والثانية نحو مقارنة قراءة الجماعة بقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [١٩] فالنحاة يقدرون حذف الفعل فى الآية الكريمة، ويرون أن نصب الشركاء إنما كان بفعل محذوف تقديره: وادعوا، وليس هذا التقدير سوى قراءة ابن مسعود: (فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)[٢٠]، فوضع القراءتين إحداهما إزاء الأخرى يفضى إلى القول بجواز الحذف. وهكذا مع جميع مظاهر التحويل من حذف،وزيادة،وتقديم وتأخير، وإبدال، وتعويض، وإنابة، وتضمين.

وقد أدت المقارنة بين الروايات المختلفة لأبيات الشعر وللأحاديث النبوية الشريفة الدور نفسه[٢١]، كذلك كان لهذه المقارنات دور مهم فى ظهور مفهوم التحويل الدلالى. فالبلاغيون – على سبيل المثال – يرون أن فى قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [٢٢] مجازًا مرسلا علاقته اعتبار ما كان، والمعنى أعصر عنبًا. وليس هذا الأصل المفترض سوى قراءة ابن مسعود: {إنى أرانى أعصر عنبًا}[٢٣].

وبالنسبة للتحويل الدلالى فى الأساليب، فقد كان للمقارنة بين الروايات المتعددة للحديث النبوى الشريف الدور الأهم فى لفت الأنظار إلى ما فى هذه الأساليب من تحويلات فى الدلالة، حيث نلاحظ أن عددًا كبيرًا من الأحاديث التى ورد الطلب فيها بدلالة تحويلية، وردت له روايات أخرى، حكى الطلب فيها بعبارة صريحة. من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: (من يأتينى بخبر القوم. قال الزبير أنا)[٢٣]؛ فالاستفهام فى الحديث الشريف ليس على حقيقته، وإنما معناه الندب إلى الفعل. وقد ورد هذا المعنى مصرحًا به فى رواية أخرى: (ندب النبى صلى الله عليه وسلم الناس، فانتدب الزبير)[٢٤]. وفى حديث وفد بنى تميم، روى البخارى أن أبا بكر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (أمِّر القعقاع، وقال عمر: بل أمِّر الأقرع بن حابس)[٢٥]، فالأمر هنا معناه الاقتراح والمشورة، وقد ذكر ذلك المعنى صريحًا فى رواية أخرى: (فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس، وأشار الآخر برجل آخر)[٢٦]. ومثل هذه النصوص كثير جدًا فى كتب الحديث.

وثمت مقارنة أخرى أفضت إلى ظهور مفهوم التحويل على المستويين: النحوى

والدلالى، هى المقارنة بين لفظ بعض الآيات ومعناها[٢٧] ؛ ذلك أننا فى حالة القرآن الكريم – وكذلك الحديث الشريف – إزاء بعض النصوص المعروف معناها سلفا ؛ ومن ثم فقد وجدوا أنفسهم مضطرين حين لا يؤدى ظاهر النص إلى معناه إلى افتراض وجود أصل مقدر، يؤدى المعنى المقصود.

ومعرفة المعنى معرفة قبلية قد تكون عن طريق العقل أو النقل. وتحت المعرفة العقلية تدخل جميع النصوص التى تصفه سبحانه وتعالى بما يستحيل عليه عقلاً، فيما يرى المفسر، وكذلك النصوص التى تنسب للأنبياء والصالحين – فى ظاهرها – ما لا يحسن منهم، والآيات التى أسند الفعل فيها إلى ما يستحيل أن يقع منه، أو وقع على ما يستحيل أن يقع عليه ..... أما معرفة المعنى عن طريق النقل فقد تكون من طريق آية أخرى، أو حديث شريف، فالنص الشرعى عندهم سياق واحد، يفهم الجزء منه فى ضوء بقية الأجزاء، وكل تفسير يرفع جزءًا من النص باطل كما يقول الغزالى[٢٨].

والتوفيق بين ظواهر النصوص وبواطنها المرادة قد يكون عن طريق تأويل نحوى أو دلالى. يكون التأويل النحوى بافتراض أصل مقدر يتم التوصل إليه عن طريق أحد مظاهر التحويل فى التركيب: الحذف، الزيادة، التقديم والتأخير، البدل، التضمين ..... فيكون أصل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٢٩] واسأل أهل القرية. أما التأويل الدلالى فيتم بصرف دلالة المفردات والأساليب عما وضعت له، فتكون القرية فى الآية السابقة مجازًا عمن يحلون فيها، وتكون استوى بمعنى استولى، ولا تدل عسى على التمنى فعسى من الله واجبه[٣٠]، ويدل الاستفهام فى القرآن على التوبيخ أو الإنكار أو التقرير أو التعجب أو الأمر ..... إذ إن الله تعالى عالم بما كان وما يكون، ولا يكون منه استفهام على جهة الحقيقة[٣١]. وهكذا نشأ مفهوم التحويل نشأة تلقائية مبكرة، واتسع نطاق استخدامه على نحو يؤكد جذريته وأصالته فى البحث اللغوى عند العرب.

وتستخدم الدراسة مصطلح جملة الطلب بالمعنى المتعارف عليه عند متأخرى

النحاة، حيث يشمل الطلب عندهم أساليب: الأمر، والنهى، والاستفهام، والعرض ،والتحضيض، والتمنى، والترجى، والنداء. وقد دار خلاف واسع – كما سيأتى – حول طلبية أكثر هذه الأساليب، ومع ذلك فسوف تخصص الدراسة مبحثًا لكل منها عدا النداء، لندرة دلالاته التحويلية فى أحاديث الصحيح، ولأن افتراض طلبيته أمر بعيد، فهو كما حكى ابن الشجرى: " صوت يدل المدعو على أنك تريد منه أن تقبل عليه، لتخاطبه بما تريد أن تخاطبه به، وليس النداء إخبارًا، ولا استخبارًا، ولا أمرًا، ولا نهيًا، ولا عرضًا، وإنما تلقى إلى المدعو من هذه المعانى ما شئت بعد دعائك إياه "[٣٢].

فروض الدراسة وأهدافها :

استقر فى الكتابات البلاغية منذ أبى عبيدة حتى الكتابات المدرسية المتأخرة أن التحويل الدلالى فى الأساليب ضرب من المجاز. ورغم تعدد مفاهيم المجاز. فإن هذا النمط من التحويل الدلالى كان يعد جزءًا منه على نحو دائم، يقول أبو عبيدة: قوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾[٣٣] " مجازه الوعيد "[٣٤]، وكذلك قوله جل شأنه: ﴿ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٣٥]: " مجازه مجاز التوعد والتهدد، وليس بأمر طاعة ولا فريضة "[٣٦]. وفى شرحه لقوله عز وجل: ﴿ أَهَٰؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[٣٧] يرى أن " مجاز الألف هاهنا مجاز الإيجاب والإخبار والتقرير، وليست بألف استفهام "[٣٨]، كما أن " هل" فى قوله سبحانه: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾[٣٩] "مجازها قد أتى. ليس باستفهام، ويحقق ذلك قول أبى بكر: ليتها كانت تمت فلم نبتل "[٤٠]. وهكذا يصرح فى عدد كبير من الآيات التى خرجت فيها أساليب الطلب عن دلالتها الحقيقية بأنها من قبيل المجاز.

وقد جمع أبو عبيدة فى مواضع كثيرة من "مجاز القرآن" بين مصطلحى: المجاز والتحويل، فالتحويل مجاز، سواء كان فى التركيب، أو فى دلالة المفردات أو الأساليب. يقول على سبيل المثال: " وفى القرآن مثل ما فى الكلام العربى من وجوه الإعراب .... ومن مجاز ما يُحَوّل خبره إلى شىء من سببه ..... ومن مجاز ما يحول

فعل الفاعل إلى المفعول، أو إلى غير المفعول .... ومن مجاز ما وقع المعنى على المفعول وحول إلى الفاعل ..... ومجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد، ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ....."[٤١].

وقد استمر بعد ذلك إطلاق مصطلح المجاز على انتقال دلالة الأساليب عما وضعت له، وقد سميت دلالتها على ما وضعت له حقيقة. يقول النحاس معربًا قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾[٤٢]: " لا تضار فى موضع جزم بالنهى، وفتحت الراء لالتقاء الساكنين ..... وقرأ أبو عمرو (لا تضارَّ) جعله خبرًا بمعنى النهى، وهذا مجاز، والأول حقيقة"[٤٣]. ويقول السبكى: "قد تخرج صيغة " لا تفعل" عن حقيقتها فتستعمل مجازًا"[٤٤]. ويقول ابن يعقوب: "وقد تستعمل صيغة الأمر لغيره، أى لغير الطلب الذى تقدم كونها حقيقة فيه، فيلزم أن تكون مجازا فى ذلك الغير "[٤٥]. وكذلك فإن أدوات الاستفهام: " كثيراً ما تستعمل فى غير الاستفهام الذى هو أصلها، فيكون استعمالها فى ذلك الغير مجازا، لمناسبة بين المعنى الأصلى وذلك الغير، مع وجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الأصلى الذى هو الاستفهام. والظاهر أنه مجاز مرسل"[٤٦]. كما يرى الدسوقى، الذى يقرر فى موضع آخر أن "مباحث الأمر والاستفهام ليست من علم المعانى، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز." [٤٧]

ولأن التحويل فى دلالة الأساليب ضرب من المجاز، فإن آلية إدراكه هى نفسها آلية إدراك المجاز الذى لا يصار إليه إلا إذ امتنع الإجراء على الحقيقة، أو بعبارة أخرى، إلا إذا وجدت قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلى، كما صرح الدسوقى آنفًا. **فكيف – إذن – يمتنع الإجراء على الحقيقة ؟**

يذهب ابن جنى إلى أن لكلمات اللغة ثلاث دلالات: الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية، أما الأولى فهى دلالة المادة. وهى لفظية بمعنى أنها مستفادة من اللفظ، وبها يدل الفعل على الحدث، فتدل ضرب على الضرب، وأكل على الأكل، ولعب على اللعب، والدلالة الثانية – الصناعية – هى دلالة الصيغة،

ويسميها أيضا دلالة الصورة أو البناء، وبها تدل قَطَعَ على المضى، وقَطَّع – كما يقول – " تفيد صورته شيئين :أحدهما: الماضى، والآخر تكثير الفعل، كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث، وببنائه: الماضى، وكون الفعل من اثنين.[٤٨]

أما الدلالة الثالثة وهى الأهم هنا فيسميها الدلالة المعنوية، أى: الدلالة المستنبطة من معنى الكلمة، وهى عنده دلالة الكلمة على الوظائف النحوية التى تحتاج إليها وتقتضيها، فترتبط وتتعلق بها وتعمل فيها،فـ " الفعل لا يعمل فى الحقيقة إلا فيما دل عليه معناه "[٤٩] وعلى هذا فأكل تدل بمعناها على أمرين: الأول: هو وجود فاعل للأكل، والثانى: أن الكلمة التى تصلح أن تقع فاعلاً لـ (أكل) ينبغى أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط، فليست كل كلمة فى اللغة تصلح أن تتعلق بـ " أكل " بوصفها فاعلاً لها، وكذلك جميع الأفعال وما فى معناها، فضرب لا يدل معناها على وجود ضارب فحسب، وإنما أيضًا على كونه مذكرًا يصح منه الفعل. يقول أبو الفتح:" وأما المعنى، فإن دلالته لاحقه بعلوم الاستدلال ... ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعرى من هو؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل: من هو؟ وما حاله ؟ من موضع آخر، لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل؟ "[٥٠]

وهكذا، فالفعل رغم أنه – كما يقول ابن القيم -: " لا يدل على الفاعل معينًا، ولا على المفعول معينًا وإنما يدل عليهما مطلقًا، لأنك إذا قلت ضرب لم يدل على زيد بعينه، وإنما على ضارب، وكذلك المضروب"[٥١] إلا أن الفعل قادر – رغم ذلك – على تقديم تحديد أكثر من مجرد الدلالة على فاعل ما، ومفعول ما، وذلك عن طريق إشارته إلى صفات ينبغى أن تتوفر فى الكلمات التى تشغل الوظائف النحوية التى يحتاجها ويتعلق بها، كالفاعل والمفعول .....

وتفسير ذلك عند ابن القيم أن " الواضع لم يضع هذه الكلمات فى أصل الخطاب مقتضية فاعلا مطلقا، ولا مفعولا مطلقا، وإنما جاء الإطلاق من العقل لا من

الوضع – والواضع إنما وضعها مقتضية لمعين من فاعل ومفعول طالبة له .... فلو قيل: فلو كانت قد وضعت طالبة لمعين لم يصح إضافتها إلى غيره ؟ فلما صح نسبتها وإضافتها إلى كل معين علم أنها وضعت مقتضية للمطلق، قيل: الفرق بين المعين على سبيل البدل، والمعين على سبيل التعيين بحيث لا يقوم غيره مقامه، والسؤال إنما يلزم لو قيل إنها مقتضية للثانى. أما إذا كانت مقتضية لمعين من المعينات على سبيل البدل لم يلزم ذلك السؤال " .[٥٢]

وكون ضرب وضعت لمعين من المعينات على سبيل البدل، معناه أن لدينا قائمة من المعينات التى تصلح أن تكون فاعلاً لضرب. فنقول ضرب محمد، أو على، أو زيد، .... والعقل يجرد من هذه القائمة مجموعة من الصفات التى تشترك فيها جميع كلماتها، وتتميز بها عما سواها، فيعلم أن ضرب تحتاج إلى فاعل يشترط فيه كذا، فإذا ما خالف المتكلم هذا الشرط فإنه يكون قد تجاوز قواعد النظم التى تتطلب كما يقول عبد القاهر: "ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها " [٥٣]

إن مخالفة شروط الإجراء على الحقيقة التى تمثل الاستخدام النمطى المعهود تصنع توترًا دلاليًا، يدهش المتلقى حين يكسر توقعه، ويوقفه وقفة يدرك فيها أنه إزاء تجاوز قد حدث، فيسعى إلى تأويله على نحو يزيل هذا التوتر الدلالى، ويؤدى إلى فهم المقصود. ومن ثم فإن كل تأويل يزيل هذا التوتر يعد مقبولاً وممكنًا، سواء كان تأويلاً نحويًا أو دلاليًا، ومن هنا قد تتعدد تفسيرات العبارة المجازية الواحدة.

فإذا كان وجود مثل هذا التوتر الدلالى الناتج عن مخالفة شروط الإجراء على الحقيقة هو الذى يصنع المجاز، وكان التحويل الدلالى فى الأساليب ضربًا من المجاز – كما سبق – فما الشروط التى يخالفها المتجوز عندما يستخدم أساليب الطلب استخداما مجازيا ؟ كيف يعرف المتلقى أن المقصود بقوله تعالى: ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾[١] الوعيد لا الأمر ؟ أو بعبارة أخرى: ما هى شروط إجراء الطلب على حقيقته ؟

* * *

للإجـابة عن هذا السؤال عقد السكاكى فى مفتاح العلوم فصلاً للحديث عن الطلب مستهـدفًـا: "التنـبيه علـى أبوابه فى الكلام، وكيفية توليدها لما سوى أصلها"[٥٤] وهو يشرح هذه الكيفية عن طريق بيان شروط إجراء الطلب على حقيقته أو – كما يقول – عن طريق بيان ما لا بد للطلب منه، ويذكر من هذه الشروط، أن الطلب: "يستدعى مطلوبًا لا محالة، ويستدعى فيما هو مطلوبه ألا يكون حاصلاً وقت الطلب "[٥٥] ثم يذكر بعد ذلك أن من شروط الاستفهام أن يكون السائل جاهلاً بالإجابة، ومن شروط الأمر أن يكون المأمور به ممكنًا، ومن شروط النداء أن لا يكون المنادَى مقبلاً على المنادى، لأنه يدعوه إلى الإقبال عن طريق النداء، ثم يقول: " متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولد منها ما ناسب المقام ..... كما إذا قلت: هل من شفيع ؟ فى مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود شفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمنى، أو كما إذا قلت لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل فتصيب خيرًا ؟ امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك، لكونه حاصلاً، ويوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحب النزول مع محبتنا إياه ؟ وولد معنى العرض. أو كما إذا قلت لمن تراه يؤذى الأب: أتفعل هذا ؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى، لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو: أتستحسن ؟ وولد معنى الإنكار ..... أو كما إذا قلت لمن يدعى أمرًا ليس فى وسعه: افعله، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر فى الخارج بحكمك عليه بامتناعه، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول، مثل بيان عجزه، وتولد التهديد والتحدى ..... أو كما إذا قلت لمن أقبل عليك يتظلم: يا مظلوم، امتنع توجيه النداء إلى طلب الإقبال لحصوله، وتوجه إلى غير حاصل، من زيادة الشكوى بمعونة قرائن الحال، وتولد منه الإغراء، ولنقتصر، فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ بإصباح "[٥٦].

ويحتاج تحويل مصباح أبى يعقوب إلى إصباح إلى تحديد بقية شروط الطلب، حيث إنه لم يذكر أكثر هذه الشروط، أو بعبارة أخرى يحتاج إلى معرفة العناصر الدلالية التى تمثل حقيقة الطلب، ويؤدى الخروج عليها إلى تحويل دلالته. كما يحتاج

إلى تحديد أدق للدور الذى يؤديه المقام فى معرفة تحويلات الطلب؛ ومن ثم فإن بعض أسئلة هذه الدراسة يتصل بمقام الطلب .

أهمية المقام فى تحديد دلالات الطلب:

تعود الأهمية الكبيرة للمقام فى هذا الضرب من التحويل الدلالى، إلى أن العناصر الدلالية التى تمثل شروطا لإجراء الطلب على حقيقته، ويؤدى تخلفها إلى تحويل دلالته ـ عناصر مقامية، فإذا كان التحويل النحوى يقع عندما يتم تجاوز قواعد التركيب، فتأتى الجملة فى بنية تخالف البنية الأصلية لها، عن طريق الحذف أو الزيادة أو التقديم والتأخير .... وكانت آلية اكتشاف التحويل النحوى هى عرض الجملة على قواعد النحو، التى تمثل المعرفة اللغوية وتصفها، وإذا كان التحويل الدلالى فى المفردات يحدث بتجاوز دلالة معنى الكلمة على الشروط الواجب توفرها فيما يتضام معها ويرتبط بها، وكان اكتشاف هذا التحويل يتم بإدراك التوتر الناشئ عن تعالق كلمات لا تلاؤم بين دلالاتها المعنوية، بالمعنى السابق تحديده، وهو إدراك يكفى لحدوثه تأمل السياق اللغوى – فإن التحويل الدلالى فى الأساليب يقع عندما يتم تجاوز دلالة الأسلوب على المقام الذى يذكر فيه؛ ذلك أن لأساليب اللغة دلالة مقامية يدل بها الأسلوب على شروط بعينها ينبغى أن تتحقق فى المقام الذى يقال فيه الأسلوب، قد يتصل بعض هذه الشروط بالمتكلم، أو بالمخاطب، أو بعلاقتهما بموضوع التخاطب .... ومن ثم فإن اكتشاف هذا النمط من التحويل الدلالى لا يتأتى دون تحليل السياق الخارجى للخطاب.

ويمثل الوعى بوجود هذه الدلالة المقامية للأساليب جانبا من المعرفة اللغوية لأبناء اللغة، وقد روى الأصمعى أن أعرابيا سمع قوله تعالى: ﴿ **فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ** ﴾ [٥٧] "فصاح وقال: يا سبحان الله، من ذا الذى أغضب الجليل حتى حلف، لم يصدقوه بقوله حتى ألجأوه إلى اليمين، قالها ثلاثا وخرجت معها نفسه ". [٥٨] كما يبدو أن تعبير اللغويين عن هذه الدلالة قديم كذلك، فقد " روى عن ابن الأنبارى أنه قال: ركب الكندى المتفلسف إلى أبى

العباس وقال له إنى لأجد فى كلام العرب حشوًا فقال له أبو العباس: فى أى موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم ، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم. فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعانى مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر" [٥٩] وشبيه بهذا حديث الفراء عن القصر الذى لا يكون عنده إلا (ردًا) بمعنى أن قوله: " ما أنت إلا أخى، وإنما قام أنا، لا يكون هذا ابتداء أبدًا وإنما يكون ردًا على آخر، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء أخر، فنفاها، وأقر له بالأخوة. أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام، فنفيتها كلها ما خلا القيام " [٦٠]

وقد فرق عبد القاهر بعد ذلك بين الدلالة المقامية لأسلوبى القصر بـ" إلا " و " إنما "، فذكر أن " إنما " تستخدم فى شروط مقامية أخرى، فهى تشير إلى أن المخاطب يعرف مضمون الجملة المسبوقة بها، قال: " اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لما تنزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يقر به، إلا أنك تريد أن تنبهه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب " [٦١].

ومن الإشارات المبكرة لدلالة الأسلوب على بعض عناصر المقام الذى يستخدم فيه حديث سيبويه عن دلالة تقديم الفاعل أو المفعول على أن المقدم منهما هو موضع الاهتمام، فالعرب كما يقول: " يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم " [٦٢] وقد بدأ عبد القاهر حديثه عن التقديم والتأخير بهذا النص، وعده أصلا لا ينبغى أن نقف عنده، وإنما يجب أن نبنى عليه، وقد أفاض – رحمه الله – فى دلائل الإعجاز فى بيان الدلالات المقامية للأساليب.

ويسمى ابن خلدون الدلالة المقامية للأسلوب دلالة الهيئة [٦٣] فعنده " أن الأمور

التى يقصد المتكلم بها إفادة السامع من كلامه هى: إما تصور مفردات تسند ويسند إليها، ويفضى بعضها إلى بعض والدالة على هذه هى المفردات، وإما تمييز المسندات من المسند إليها، والأزمنة، ويُدَلُّ عليها بتغير الحركات وهو الإعراب. ويبقى من الأمور المكتنفة للواقعات المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة .... [وقد] جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات فى الألفاظ " [٦٤] وعنده أن استخدام العرب لهيئة الجملة للدلالة على أحوال المتكلم والمخاطب هو السبب فى أن اللغة العربية " أوجز وأقل ألفاظًا وعبارة من جميع الألسن" [٦٥] "وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لا بد من ألفاظ تخصه بالدلالة ولذلك نجد كلام العجم أطول مما نقدره بكلام العرب، وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: أوتيت جوامع الكلم، واختصر لى الكلام اختصارًا. فصار للحروف فى لغاتهم والحركات واهيئات أى الأوضاع اعتبار فى الدلالة عن المقصود " [٦٦].

وأساليب الطلب فى القلب من الأساليب التى تدل على شروط مقامية بعينها لا تقال إلا فيها، ومن ثم ترتبط دلالتها الحقيقية بوجود هذه الشروط، فإذا ما تخلفت حدث المجاز، ومن هنا خصصت هذه الدراسة فصلاً عن عناصر السياق الخارجى يستهدف تحديد مكونات المقام ودورها فى إنتاج الدلالة.

وقد عزا بعض الباحثين [٦٧] فكرة ربط التحويل الدلالى بخرق شرط من شروط الإجراء على الحقيقة إلى أبى يعقوب السكاكى. والأمر ليس كذلك، فالفكرة أقدم من ذلك كثيرًا، وإنما تعود أهمية السكاكى إلى صياغته للفكرة على نحو واضح، وبسطه لها، والإكثار من التمثيل عليها فى مكان واحد.

وقد ركز السكاكى حين مَثَّل لارتباط التحويل الدلالى فى أساليب الطلب بمخالفة شروط الإجراء على الحقيقة على ضرورة أن يكون السائل فى حالة الاستفهام جاهلاً بإجابة سؤاله، " .... كما إذا قلت لمن بعثته إلى مهم وأنت تراه عندك: أما ذهبت بعد ؟ امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال

.... أو كما إذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه: ألا أعرفك ؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام، وتوجه إلى مثل: أتظننى لا أعرفك ؟ وتولد الإنكار والتعجيب. أو كما إذا قلت لمن جاءك: أجئتنى ؟ امتنع المجىء عن الاستفهام، وولد بمعونة القرائن التقرير ... " (٦٨).

ومثل هذه العبارات التى تمثل تطبيقا للفكرة واردة منذ وقت جد مبكر، فعلى سبيل المثال روى القرطبى أن عائشة رضى الله عنها، كانت تقرأ: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ أَن يُنَزِّلَ﴾(٦٩) وتقول: " كان القوم أعلم بالله عز وجل من أن يقولوا: هل يستطيع ربك – وروى عنها أيضًا أنها قالت: كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر أن ينزل مائدة من السماء"(٧٠) وقد فسر أبو الحسن الأخفش قراءتها بالتاء على أن المعنى: هل تستطيع أن تسأل ربك ؟ ورأى أن الذين فضلوا هذه القراءة غفلوا عن أن العرب قد تسأل عن الشىء وهى لا تجهله. (٧١) وفى هذه الحالة يكون الاستفهام على غير حقيقته.

وفى كتاب سيبويه نصوص كثيرة تربط بين كون الاستفهام مجازيا وكون السائل عالما بالإجابة، نحو تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾(٧٢) قال سيبويه: " قد علم النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدًا، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم. ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء، وأن المسئول سيقول: السعادة. ولكنه أراد أن يُبصّر صاحبه، وأن يعلمه " (٧٣).

وقد ردد أبو عبيدة هذه الفكرة فى مواضع كثيرة من مجاز القرآن، يقول مفسرًا قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا﴾(٧٤): " مجازها: بل أنا خير من هذا ؛ لأن فرعون لم يشك فيسأل أصحابه، وإنما أوجب لنفسه " (٧٥). ومثل هذه النصوص كثير جدًا فى كتب معانى القرآن وإعرابه، وكتب التفاسير وشروح الحديث، وكذلك شروح الشعر، نحو قول الأعلم فى شرحه لبيت زهير:

" يريد أمن منازل أم أوفى، وهذا الاستفهام توجع منه، ولم يكن جاهلاً به "[٧٦].

هذا فيما يتصل بقدم فكرة الربط بين التحويل الدلالى ومخالفة شروط الإجراء على الحقيقة، أما إدراك ذلك التحويل فى النصوص فلم يزل عند أبناء العربية جزءًا من مقدرتهم اللغوية، وهناك نصوص تعود بتسمية بعض الدلالات التحويلية إلى مجاهد رضى الله عنه[٧٧]. بل إن تأمل عدد كبير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة يظهر أن المصطلحات التى أطلقت على بعض الدلالات التحويلية مقتبسة من الآيات والأحاديث نفسها، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٧٨]. فالاستفهام هاهنا للتعجب. وقد صُرِّح فى الآية بذلك. وهو كذلك فى قوله جل شأنه: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[٧٩]، ومن ذلك أيضًا قوله عز وجل: ﴿ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ ۗ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴾[٨٠] فالاستفهام للإنكار، وقد صرح فى الآية بذلك، وقوله سبحانه: ﴿ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٨١] فالاستفهام كما جاء فى الآية للسخرية والاستهزاء، ومن ذلك فى غير أساليب الطلب قوله جل شأنه: ﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾[٨٢] فالخبر هنا ليس على حقيقته، وإنما معناه الدعاء، وقد صَرَّحت الآية التالية بهذه الدلالة: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[٨٣].

وفى الحديث الشريف نصوص كثيرة فيها تصريح بالدلالة المجازية للأسلوب الوارد فيها، من ذلك ما رواه البخارى من أن موسى عليه السلام سأل آدم عليه السلام: (آنت الذى أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟) فأجابه (أتلومنى على أمر قد كتبه الله على).[٨٤] وقد سبقت الإشارة إلى أن عددًا كبيرًا من الأحاديث التى استخدم الطلب فيها استخدامًا مجازيًا، وردت بروايات أخرى صرح فيها بالدلالة الحقيقة. وهكذا فالفكرة أصيلة قديمة – إدراكًا وتفسيرًا – وهى كذلك مرتبطة بتفسيرهم للمجاز بشكل عام.

وقد ركّزتُ فى الفقرة السابقة على عنصر واحد من العناصر الدلالية للاستفهام، هو اشتراط جهل السائل بالإجابة، لأنه العنصر الذى ركز السكاكى عليه، وَشَرَحَ الفكرة من خلاله، رغم أن الفكرة أكثر وضوحًا عندهم فى مبحثى الأمر والنهى، حيث إن أكثر العناصر الدلالية التى تمثل شروط إجرائهما على الحقيقة واردة – كما سنرى – فى المباحث الدلالية عند الأصوليين، وفى تطبيقات الفقهاء والمفسرين وشراح الحديث. وإنما لأبى يعقوب فضل بيانه وجه دخول مباحث الطلب فى علم المعانى، وربطه ذلك الدخول بالتحويلات الدلالية له، وجعله تفسير هذه التحويلات فى ضوء فكرة خرق شروط الإجراء على الأصل قانونا عاما، يشمل جميع أنواع الطلب سماه: قانون الطلب.[٨٥]

ومصطلح قانون الطلب يذكرنا بمجموعة من المصطلحات البلاغية والنقدية والأصولية التى تشير إلى أن المجاز ليس خروجًا لا ضابط له عن النمط، وإنما هو خروج مشروط بالسير على سنن العرب فى التجوز، نحو مصطلحات: عادة لسان العرب فى التجوز [٨٦]، وقانون التأويل [٨٧] عند ابن رشد والغزالى، وعادتهم فى المجازات والاستعارات[٨٨]، ومجرى الاستعارة فى كلامهم عند الآمدى[٨٩]، وعمود الشعر الذى جَعَلَ المرزوقى موافقة شرائط الاستعارة من أهم مكوناته [٩٠]، إلى آخر هذه العبارات التى تشير إلى أن المجاز ليس توسعًا إلى ما لانهاية، وإنما هو توسع محكوم بقواعد نستطيع عندما نعرفها أن نتابع العرب فى المجاز " ونقدم على ما أقدموا ونحجم عما أحجموا وننتهى إلى حيث انتهوا "[٩١] كما يطلب الجاحظ من الأدباء.

وما سبق يعنى أن هناك مقدرة مجازية يستطيع بها أبناء اللغة صياغة المجازات الموافقة لسنن العرب فى التجوز، وتوليد ما لم يسمعوه منها، والاتفاق على دلالته، والتمييز بين ما هو مستقيم منها وما هو غير مستقيم تمامًا كما أن هناك مقدرة لغوية يفعلون بها ذلك فيما يتصل بالجمل. وإذا كان ذلك صحيحًا فإن على اللغوى أن يحاول وصف هذه المقدرة مهما بدا ذلك بعيدًا.

ويبدو لى أن بإمكان فكرة ربط التحويل الدلالى فى الأساليب بالخروج على شروط الإجراء على الحقيقة أن تؤدى إلى ذلك الوصف. إذا ما تم رصد الترابط بين الاستخدامات المجازية للطلب والعناصر الدلالية التى تمثل شروط إجرائه على الحقيقة، ويعنى هذا محاولة الكشف عن وجود علاقة بين تخلف شرط بعينه من شروط الإجراء على الحقيقة ودلالة مجازية بعينها. ومن ثم القدرة على صياغة تعميمات من قبيل.

* إذا تخلف عنصر الإمكان فى الأمر فإنه يدل على التعجيز أو التحدى.

* واذا تخلف عنصر الزمان فى الأمر، فإنه يدل على التشجيع أو الإخبار.

وهكذا مع بقية العناصر الممثلة لشروط إجراء الأمر على حقيقته، ومع العناصر الأخرى الممثلة لشروط إجراء بقية أساليب الطلب على حقيقتها، فنخرج فى النهاية بخارطة تصف هذه التحويلات وتفسرها.

وتأسيسا على ما سبق فإن هذه الدراسة تستهدف تحقيق ما يأتى :

* تحديد الدلالات التحويلية لأساليب الطلب.

* تحديد العناصر الدلالية الممثلة لشروط إجراء الطلب على الحقيقة ويفسر هذا التحديد كيف يكتشف المتلقى أن دلالة الأسلوب دلالة مجازية عندما يلاحظ أن شرطا من شروط الإجراء على الحقيقة قد تم تجاوزه.

* دراسة العلاقة بين شروط الإجراء على الأصل، والدلالات التحويلية المتعددة. وتؤدى هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التى تتولد بها الدلالة الجديدة.

* دراسة محددات الدلالة، لا سيما ما يتصل بالسياق الخارجى للنص، الذى يؤدى دورًا محوريًا فى تحديد الدلالات المقامية التى تختلف عن دلالته المعجمية والنحوية، وتحديد هذا الدور على نحو يبعد بنا عن الحديث العام عن المقام وأهميته.

مادة الدراسة ومنهجها:

فى ضوء هذه الأهداف تحددت طبيعة الدراسة، ومادتها التطبيقية، والمنهج الذى سارت عليه، فالدراسة تستهدف أولا تحديد الدلالات التحويلية للطلب. وقد تطلب هذا أمرين: الأول: رصد الدلالات المصرح بها فى كتب الأصول والبلاغة، والثانى: تحليل مادة لغوية ذات حجم كبير، لاحتمال وجود دلالات لم ينصوا فى تنظيرهم عليها. وقد آثرت أن تكون هذه المادة أحاديث صحيح البخارى، ذلك أن للغة الحديث الشريف خصوصية تتعلق بموضوع الدراسة، إذ حظيت هذه اللغة بمادة وافية تحدد السياق الخارجى لها، وردت فى شروح الحديث، وكتب الخلاف الفقهى الذى دار أساسًا حول فهم دلالة هذه النصوص.

وقد اهتم المحدثون اهتمامًا كبيرًا ببيان تعبيرات وجه الرسول صلى الله عليه وسلم، وإشاراته الجسمية المصاحبة للكلام، وكيفية أدائه الصوتى للنصوص، على نحو لم تحظ به مادة تراثية أخرى. بل إن بعض عناصر السياق الخارجى قد أُفردت بالتأليف، نحو أسباب ورود الحديث، وعلم إشارات النبى صلى الله عليه وسلم ورموزه [٩٢] هذا بالإضافة إلى الأهمية التى سبقت الإشارة إليها لظاهرة تعدد رواية الحديث، ودورها فى تحديد الدلالات التحويلية للطلب.

أما اختيار صحيح البخارى فيعود إلى أن أحاديث الصحيح كانت أكثر الأحاديث شروحًا ودورانًا فى الكتب الفقهية، ومن شأن ذلك أن يتيح مادة تطبيقية كبيرة تعين على استكشاف عناصر الفكرة، إذ لم ترد أفكارهم مصرحا بها فى كثير من الحالات، وإنما يقدمون تطبيقات رائعة تحتاج إلى من ينظر لها. بالإضافة إلى هذا فإن المقارنة بين التفسيرات المختلفة تساعد فى التعرف على دور السياق الخارجى فى تحديد الدلالة. كما أن صحيح البخارى يمثل مادة مناسبة من حيث الحجم، تتيح عينة كبيرة لتحديد الدلالات التحويلية، وتمكن من اختبار حقيقى لفروض الدراسة، ولا تبلغ فى الوقت ذاته حجمًا يستحيل معه تحقيق الشروط الأكاديمية للبحث.

ومع ذلك فقد كانت الدراسة تنطلق كثيرا إلى مادة أوسع [شملت القرآن الكريم، وصحيح مسلم، ونماذج من الشعر القديم] ثم تعود إلى أحاديث البخارى للبحث عما لم تجده فى القراءة الأولى، فى حركة تراوحية مستمرة أتاحت التركيز على مادة يتم تحليلها بدقة، فى ضوء مادة أشمل، تعطى إمكانية أعلى للكشف والمراجعة.

وقد اعتمدت الدراسة على طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية من الصحيح حيث توفرت على تحقيقه لجنة إحياء كتب السنة بالمجلس، التى اهتمت بالمقابلة بين النسخ المتعددة للصحيح، وقد أفدتُ كثيرا من تتبع هذه المقابلات، كما أفدت من كتاب " فتح البارى بشرح صحيح البخارى " للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى، حيث تميز الفتح بذكر الروايات المتعددة للحديث الواحد، وقد سبق أن لظاهرة تعدد رواية الحديث دورًا مهمًّا فى ضبط دلالته، والكشف عن التحويل الدلالى فيه، وقد اعتمدتُ على طبعة الفتح التى قرأها الشيخان: عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب [٩٣] عليهما رحمة الله.

وما سبق يعنى أن هذه الدراسة دراسة تطبيقية حين تقوم بتحليل المادة اللغوية المتصلة بموضوع التحويل الدلالى فى أحاديث الصحيح، لكنها كذلك دراسة فى تاريخ العلم. حين تقوم بتحليل المادة التراثية الشارحة للظاهرة. بل إن الجانب التطبيقى موجه أساسًا للقيام بتحليل مواز وفق المنهج التراثى، يستهدف تحقيق فهم أعمق، وتشكيل صورة أشمل وأكثر اكتمالا للتنظير التراثى لظاهرة التحويل الدلالى. ذلك أن الفرضية التى حللت على أساسها مادة صحيح البخارى فرضية تراثية، لم تكن قد تبلورت وتمت صياغتها، وكان على الدراسة أن تستكمل بناءها، وترسم صورة متكاملة لها، عن طريق جمع اللبنات المتناثرة فى كتب النحو والبلاغة والأصول وعلوم القرآن، وفى الأعمال التطبيقية المتمثلة فى شروح الحديث، وكتب التفسير، والفقه. وهذا يعنى أن الدراسة تقوم بتحليل اللغة واللغة الشارحة فى الوقت نفسه، وأن المنهج الذى حللت اللغة على أساسه هو المنهج البلاغى. لكنه المنهج البلاغى كما تبلوره الدراسة نفسها من خلال تحليل النصوص التراثية: التطبيقية والتنظيرية المتصلة بالظاهرة موضوع البحث.

وقد بدأت الدراسة باستقراء نصوص الجملة الطلبية فى صحيح البخارى وتصنيفها، ثم قامت بتحديد الدلالات التحويلية لكل نمط من أنماط الطلب، وذلك من خلال ثلاثة إجراءات:

١ – تتبع معانى هذه الجمل عند شراح الحديث، والجمل المشابهة عند المفسرين وشراح الشعر.

٢ – تتبع الدلالات التحويلية التى ذكرت لأساليب الطلب فى كتب البلاغة والأصول وعلوم القرآن.

٣ – القيام بتحليل مواز للتحليل التراثى لأحاديث صحيح البخارى.

ثم قامت الدراسة من خلال الإجراءات السابقة نفسها باستنباط مجموعة العناصر الدلالية الممثلة لشروط إجراء الطلب على حقيقته، تلك العناصر التى يؤدى تخلف عنصر منها إلى تحويل فى دلالته، ثم حاولت الربط بين تخلف عنصر من هذه العناصر، وتولد دلالة تحويلية بعينها أو عدد من الدلالات. كما حاولت أن تقدم إطارًا نظريا يمثل المنهج الذى اعتمدته فى تفسير جمل الطلب، وذلك عن طريق الكشف عن مكونات السياقين اللغوى والخارجى لأحاديث الصحيح.

وبطبيعة الحال تفيد الدراسة من معطيات النظريات اللغوية والأدبية المعاصرة، لاسيما التداولية، وعلم لغة النص، وتحليل الخطاب، ونظريات القراءة، كما تفيد مما تم إنجازه حديثًا فى دراسة اللغة المنطوقة التى تنتمى إليها لغة الحديث النبوى الشريف. فاللغة المنطوقة هى – كما يقول شانك: " الكلام التلقائى المصوغ صياغة حرة فى مواقف تبليغية حقيقية "[٩٤]. وفى لغة الحديث النبوى تتمثل الخصائص المعروفة لهذه اللغة، من جمل قصيرة لا تكتمل البنية النحوية لبعضها اعتمادًا على السياق، ومن كثرة واضحة لأدوات التوكيد، والتكرار، وعبارات الفائض اللغوى. وهى عبارات ذات وظيفة تواصلية ولا يراد معناها، أو هى كما يقول ابن حجر: " كلمات تعتمد العرب عليها فى كلامها دون أن تريد معناها "[٩٥] نحو: تربت يداك، وثكلتك أمك. وفى لغة الحديث يشيع الاستفهام التنغيمى محذوف الأداة على نحو

لافت، كما توجد أمثلة للاستفهام المقلوب الذى تتأخر فيه الأداة نحو: (أفعل ماذا ؟) [٩٦] إلى آخر ما هو معروف من ظواهر اللغة المنطوقة.

كذلك تفيد الدراسة من الأبحاث المقدمة حول جملة الطلب، حيث خصصت لها مجموعة من الأعمال السابقة[٩٧]. غير أن اهتمام هذه الأبحاث تركز على أمرين: الأول: دراسة بناء جملة الطلب، وحصر الأنماط التركيبية لها، والثانى: دراسة بعض القضايا المتصلة بجملة الطلب، نحو: جواز الإخبار والوصف بها، أو القضايا النحوية والصرفية المتصلة بأدوات الطلب. وقد أشارت بعض هذه الدراسات فى عجالة إلى المعانى التى ذكرها البلاغيون لصيغ الطلب، وقدمت أمثلة لها من مادة بحثها. أما أنماط التحويل الدلالى وكيفية اكتشافه، وتحديد قواعد فهمه وإنتاجه، والقضايا الدلالية والنحوية المتصلة به، وعلاقة كل ذلك بالسياق الخارجى – فهى مباحث ترتادها هذه الدراسة، التى تركز كذلك من الناحية التطبيقية على مادة لم تسبق دراستها من هذه الزاوية، هى الأحاديث النبوية الشريفة فى صحيح البخارى. بيد أنه يبقى للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف [٩٨] فضل إشارته إلى أهمية دراسة الموضوع، كما يبقى للدكتور: أحمد المتوكل فضل إشارته إلى أهمية التفسير التراثى للظاهرة، فى بحثه: [اقتراحات من الفكر اللغوى العربى القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحوارى][٩٩] وهو بحث تعريفى يقع فى عشر صفحات عرض فيه للظاهرة، والاقتراحات المختلفة لتفسيرها، مؤكدًا أهمية اقتراحات السكاكى، وحاجتها إلى أن تكتمل. وهذا ما سيحاوله الباب الأول من هذه الدراسة المخصص لدراسة التحويلات الدلالية لأنماط الطلب.

الهوامش:

١ - فصلت / ٤٠

٢ - البقرة / ٢٣

٣ - المائدة / ٩١

٤ - آل عمران / ٩٧

٥ - النساء / ٤

٦ - الفراء، معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، القاهرة، د.ت جـ٢، ص٣٠٨ .

٧ - مريم / ٢٦

٨ - الفراء، معانى القرآن جـ٢، ص١٢ .

٩ - أبو عبيدة [معمر بن المثنى]، مجاز القرآن، تحقيق فؤاد محمد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت جـ٢، ص٢٤٠ .

١٠ - نوح / ٢٢

١١ - أبو عبيدة، مجاز القرآن، جـ٢، ص٢٧١

١٢ - فصلت / ٤٠

١٣ - محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، ط٢، القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص٢٤٩ .

١٤ - حسام أحمد قاسم، أصول النحو فى كتب إعراب القرآن، رسالة ماجستير، مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤٦ و ما بعدها .

١٥ - البقرة / ٢٣

١٦ - يونس / ٣٨

١٧ - الأعراف / ١٢

١٨ - ابن الأنبارى: البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، جـ١ ص٣٥٥ .

١٩ - يونس / ٧١

٢٠ - الفراء، معانى القرآن، جـ١ ص٤٧٣ .

٢١ - حسام أحمد قاسم، أصول النحو فى كتب إعراب القرآن، ص ١٥٠

٢٢ - يوسف / ٣٦

٢٣ - ابن حجر العسقلانى، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، قرأه عبد العزيز عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقى، المكتبة السلفية و مطبعتها ط٣ القاهرة، ١٤٠٧ هـ، جـ١٢، ص٣٩٩

٢٤ - البخارى (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي): صحيح البخارى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط٢، القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، جـ٥، ص٦٨، ٦٩ .

٢٥ - صحيح البخارى، جـ٨، ص٢٦ .

٢٦ - فتح البارى، جـ٨، ص٤٥٤، و صحيح البخارى، جـ٨، ص٢٦ .

٢٧ - أصول النحو فى كتب إعراب القرآن، ص١٥٠ .

٢٨ - الغزالى، المستصفى فى علم الأصول، طبعه محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص١٩٨

٢٩ - يوسف / ٨٢

٣٠ - الفراء معانى القرآن ١ / ٤٥١، و معانى القرآن، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبى،عالم الكتب ، طبعة ١ بيروت، ١٩٨٨، جـ٢، ص١٨١، جـ٥ ص١٥٧ .

٣١ - ابن يعقوب المغربى، مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح: شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ٢، ص٣٠٧ وانظر أمثلة أخرى لأثر المقارنة بين معنى الآية ولفظها فى اعتماد المسلك التحويلى فى التغلب على المشكلات الدينية فى : عبد الحكيم راضى: نظرية اللغة فى النقد العربى، مكتبة الخانجى، ط١ القاهرة، ١٩٨٠ ص٤٠٨ وما بعدها.

٣٢ - ابن الشجرى: الأمالى، تحقيق: محمود الطناحى، مكتبة الخانجى، طبعة ١، ١٩٩٢ صـ ٤٠٧

٣٣ - الزخرف / ٨٣

٣٤ - أبو عبيدة، مجاز القرآن، جـ٢، ص٢٧٠ .

٣٥ - النحل / ٥٥

٣٦ - أبو عبيدة، مجاز القرآن، جـ٢، ص١٢٢ .

٣٧ - سبأ / ٤٠

٣٨ - أبو عبيدة، مجاز القرآن، جـ٢، ص١٥٠ .

٣٩ - الإنسان / ١

٤٠ - أبو عبيدة، مجاز القرآن، جـ٢، ص٢٧٩ .

٤١ - السابق، جـ١، ص٢٣ .

٤٢ - البقرة، ٢٣٣ .

٤٣ - النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م جـ١، ص٣١٧ .

٤٤ - بهاء الدين السبكى، عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ٢، ص٣٢٥ .

٤٥ - ابن يعقوب المغربى، مواهب الفتاح، شروح التلخيص جـ٢، ص٣١٢ .

٤٦ - حاشية الدسوقى على شرح السعد، شروح التلخيص، جـ٢، ص٢٩٠ .

٤٧ - السابق، جـ٢، ص٣١٣

٤٨ - أبو الفتح عثمان بن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م جـ٣، ص ١٠٠: ١٠٣، وانظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، ص ٩٣، ٩٤ .

٤٩ - ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الشرق العربى، بيروت، د.ت، جـ١، ص٣١٨ .

٥٠ - ابن جنى، الخصائص، جـ٣، ص١٠٠، ١٠١ .

٥١ - ابن القيم، بدائع الفوائد، جـ١، ص٣١٧ .

٥٢ - السابق ص٣١٧، ٣١٨ .

٥٣ - عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى ط٣، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ص٣٧ .

٥٤ - السكاكى، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - ط٢، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص٣٠٢ .

٥٥ - السابق ص٣٠٢

٥٦ - السابق ٣٠٤: ٣٠٦

٥٧ - الذاريات / ٢٣

٥٨ - الزمخشرى، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ضبطه و صححه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، ط٣ - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ج٤، ص٤٠٠ .

٥٩ - عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٣١٥

٦٠ - محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص١٠٢

٦١ - عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٣٣٠ .

٦٢ - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، ط٢ القاهرة، ١٩٧٧ ج١،ص٣٤.

٦٣ - ابن خلدون، المقدمة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د.ت، ص٤٠٣، ٤٠٧

٦٤ - السابق ص ٤٠٦، ٤٠٧

٦٥ - السابق ص ٤١٠

٦٦ - السابق ص ٤٠٣

٦٧ - أحمد المتوكل، دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى، دار الثقافة للنشر ط١ - الدار البيضاء ١٤٠٦ - ١٩٨٦، ص٩٦

٦٨ - مفتاح العلوم ص٣٠٦

٦٩ - المائدة/ ١١٢

٧٠ - القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٣٥، ج ٣ ص ٢٣٦٢

٧١ - الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معانى القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجى، ط١، القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م جـ١، ص٢٩٢ .

٧٢ - الزخرف/ ١٦

٧٣ - الكتاب، جـ١، ص٤٨٤

٧٤ - الزخرف/ ٥٢

٧٥ - مجاز القرآن، جـ٢، ص١٨٦

٧٦ - الأعلم الشنتمرى، شعر زهير بن أبى سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط٣، بيروت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ص٩.

٧٧ - صحيح البخارى، جـ٨، صـ١١.

٧٨ - هود/ ٧٢.

٧٩ - سورة ص/ ٥.

٨٠ - الكهف/ ٧٤.

٨١ - الفرقان/ ٤١.

٨٢ - هود/ ٤٥ .

٨٣ - هود/ ٤٦ .

٨٤ - صحيح البخارى، جـ٧، ص٣٢١ .

٨٥ - مفتاح العلوم، ص٣٠٢

٨٦ - ابن رشد، فصل المقال فيما بين الشريعة و الحكمة من الاتصال، طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر، سنة ١٣١٧ هـ، ص٨ .

٨٧ - السابق: ص ٨، ٩ .

٨٨ - الآمدى، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبى تمام و البحترى، تحقيق السيد أحمد صقر ط١ دار المعارف، ١٩٦٥، جـ١، صـ٢٤١، صـ٤٩٥.

٨٩ - السابق جـ١، ص٢٥٠ .

٩٠ - المرزوقى، مقدمة شرح حماسة أبى تمام، ص٤ .

٩١ - الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة: مصطفى البابى الحلبى، القاهرة، د.ت، جـ١، صـ٢١٢، وانظر الموازنة، جـ١، صـ٢١٦.

٩٢ - طاش كبرى زادة (أحمد بن مصطفى بن خليل) مفتاح السعادة و مصباح السيادة فى موضوعات العلوم – مراجعة و تحقيق كامل كامل بكرى، و عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة ج١، ص٣٧٣ .

٩٣ - ابن حجر العسقلانى: فتح البارى بشرح صحيح البخارى، قرأه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز و محمد فؤاد عبد الباقى، و محب الدين الخطيب / المكتبة السلفية ومطبعتها، ط٣ القاهرة ١٤٠٧ هـ

٩٤ - محمد العبد، اللغة المكتوبة و اللغة المنطوقة، دار الفكر للدراسات و النشر والتوزيع ط١، القاهرة، ١٩٩٠. ص٦١ .

٩٥ - فتح البارى، جـ٣ ص٦٢٩، جـ١٠، ص٤٦٨

٩٦ - صحيح البخارى، جـ٨، ص١٤٥

٩٧ - * نعيم طلبة، قضايا الجملة الطلبية فى كتب إعراب القرآن و معانيه، حتى نهاية القرن الرابع الهجرى،رسالة ماجستير، كلية الألسن، جامعة عين شمس ١٩٨٧

* منصور خلخال، بناء الجملة الطلبية فى شعر المتنبى، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس .

* خديجة عبد الله الصبان: الجملة الطلبية عند سيبويه، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

* معيض مساعد العوفى،الجملة الطلبية فى الأصمعيات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

٩٨ - محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، مكتبة الخانجى، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص٨٦ .

٩٩ - أحمد المتوكل، دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى، ص٩٢: ١٠٣